

## ألوف بن وعكيفا إدار

### كيف انكفأنا\* [مقتطف]

إعادة الجنود المخطوفين وحدها توقف العملية.

ستواصل إسرائيل الحرب على حزب الله ما دام الأمر يتطلب ذلك، من أجل إعادة الجنديين المخطوفين، وتطبيق القرار 1559 كاملاً، وتطبيق الصيغة التي حددها قرار الـ G-8: إعادة الجنديين المخطوفين من دون أي شرط؛ نزع سلاح حزب الله ووقف التهديد المتمثل في إطلاق الصواريخ على إسرائيل؛ نشر الجيش اللبناني على طول الحدود مع إسرائيل؛ إحلال سيادة الحكومة اللبنانية على كامل أراضي الدولة. (رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، عارضاً أهداف الحرب على لبنان، في 18 و19 تموز/يوليو)

يشكل القرار 1701 أحد الإنجازات المهمة لإسرائيل في الساحة الدولية. وإذا تم تطبيقه كاملاً سيكون وضعنا على الحدود الشمالية أفضل بما لا يقاس مما كان عليه في 12 تموز/يوليو. (أولمرت، موجزًا نتائج الحرب بعد أسبوعين من وقف إطلاق النار، في 28 آب/أغسطس)

حرب لبنان الثانية كانت مختلفة عن سابقتها: إسرائيل تمتعت بدعم دولي واسع، مكّنها من إطالة القتال من دون أن تخشى أن توقف "الساعة الميقائية الدبلوماسية" الطائرات والدبابات. بيد أن الجيش الإسرائيلي لم ينجح في إنهاء الحرب بحسم عسكري، أو تحديد نقطة الخروج الصحيحة. ولذلك، تطلب الأمر مساراً دبلوماسياً مكثفاً أدى إلى قرار مجلس الأمن 1701. لكن، في سياق هذا المسار، طلب من إسرائيل التراجع عن معظم الأهداف التي وضعتها في بداية المعارك، وعلى رأسها تحرير الجنديين إداد ريغيف وأودي غولدفاسر - اللذين اشتعلت المواجهة بخطرهما من جانب حزب الله في 12 تموز/يوليو - ونزع كامل لسلاح حزب الله.

بدلاً من هذه المطالب، طالبت إسرائيل بتمركز قوة دولية معززة في لبنان، تساعد في الحفاظ على الهدوء، وفي منع تدفق السلاح إلى حزب الله. وكان هذا الأمر انعطافاً استراتيجياً في سياسة إسرائيل على امتداد أعوام طويلة، تقول "إننا ندافع عن ذاتنا بقوانا الذاتية"، و"نحتفظ بحرية عمل الجيش الإسرائيلي".

في الأسابيع الماضية، أجرت "هآرتس" تحقيقاً شاملاً، جرى فيه إعادة تمثيل عملية اتخاذ القرارات، من خلال أحاديث مع مسؤولين كبار في وزارة الخارجية، وديوان رئيس الحكومة، وفي المؤسسة الأمنية، وكذلك أيضاً مع دبلوماسيين أجانب في إسرائيل، وفي الولايات المتحدة، ومقر الأمم المتحدة. ويظهر التحقيق أن الانقلاب في الموقف الإسرائيلي حدث بعد نحو عشرة أيام من بدء القتال، حين تم التوصل في القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية إلى تفاهم بشأن "استراتيجية الخروج" الملائمة. وقد حُسم هذا الأمر في ظل القتال، ولم يثر اهتماماً سياسياً وإعلامياً خاصاً. وكان سبقه اختلاف في الرأي بين وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، التي اقترحت وقف العملية منذ الأيام الأولى، وبين رئيس الحكومة إيهود أولمرت، الذي كان يفضل منح الجيش الإسرائيلي مزيداً من الوقت.

يزعم أولمرت أن قراره موضع الخلاف بشأن توسيع العملية البرية هو الذي رجّح كفة الميزان في مجلس الأمن وأدى إلى تغيير مشروع القرار الأخذ في التبلور لمصلحة إسرائيل. في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، رأوا الأمور على نحو مختلف: لا أحد من الدبلوماسيين والسفراء الأجانب، الذين قابلناهم من أجل هذا التقرير، ذكر توسيع العملية الإسرائيلية بوصفه عاملاً أثر في القرار المتخذ.

■[.....]

(\*) المصدر: مترجم عن العبرية من موقع "هآرتس" (2006/10/1) في الإنترنت: www.haaretz.co.il

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)